الصورة الخافية عن كثيرين!

توجان فيصل

الاتفاقيات التي وقعتها إسرائيل مع العرب لا علاقة لها بالسلام المزعوم، بل هي وسيلة إسرائيل لتحقيق مكاسب "على الأرض" العربية بأبعد مما كانت حصلت عليه جراء احتلالها لبعض تلك الأرض، وذلك عبر "التطبيع" ودون المجازفة بحياة جندي واحد من جنودها.

وما سنورده تاليا يضيء الصورة الخافية عن كثيرين.

بعد حصار العراق وتهاوينا لمؤتمر مدريد، جرت محاولة "أميركية" لفرض رقابة تقرب من الحصار على ميناء العقبة ولإقامة نقطة تفتيش تابعة لها على حدودنا مع العراق، بحجة أن غالبية واردات العراق تأتي عبر ميناء العقبة، وهو ما رفضه الأردنيون بشدة فتراجع لحدود تفتيش شركة غربية للسفن قبل دخولها مياهنا الإقليمية.

وبعد توقيعنا لاتفاقية وادي عربة عرضت علينا إسرائيل استعمال ميناء حيفا بدل ميناء العقبة لوارداتنا بطريقة توحي بأن العبور لحيفا "هدية" تقدم لنا، وبدأ ترويج حكومتنا للفكرة بذريعة أن الكلفة أقل، فأطلقت حملة رفض تستشرف ما يخطط لنا بدليل ما يحدث للعراق، مبينة أن السعر المخفض فخ لتحويل مستورداتنا عن ميناء العقبة كخطوة على طريق قتل حركة التجارة فيه.

وبعد ربط شريان حياتنا بحيفا ستتضاعف الكلف، والأهم أن مستورداتنا الإستراتيجية من غذاء ودواء وحتى تكنولوجيا وتسليح، ستصبح بيد إسرائيل مما يسهل حصارنا نحن أيضا لحظة تشاء إسرائيل، وقبله يتحقق إفقارنا وإبقاؤنا في حالة متخلفة! وأمكن إسقاط المخطط شعبيا، وساعد على ذلك كون تجارنا وطنيين، والقلة الطارئة مؤخرا هم "حكام تاجروا أو تجار حكموا"!

واستغرق إحياء المخطط سنوات، ولكن بطريق أخرى، فقد بدأ هذه المرة باقتطاع منطقة العقبة بكاملها عام 2001 لتدار بما أسمي "سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة" لتصبح تلك المنطقة دولة داخل دولة.

وكشف حقيقة وضعها ذاك خبر رسمي نشر في عهد حكومة علي أبو الراغب عن عقد اتفاقية بين الحكومة الأردنية "وسلطة إقليم العقبة"! والضجة التي أثارها الخبر أدى لزعم أنه خطأ صياغة دون أن يفند المضمون! ولعل تسمية "سلطة" تلخص الوضع، ويرجح أن الإيحاء بها جرى ممن اختلقوا السلطة الفلسطينية.. فتوالي الأحداث التي ستعرض لها يدل عن نسق تصعب نسبته لصدف.

وبريق الإثراء السريع الذي أعمى أبصار مسؤولينا بدا واضحا منذ البداية، فأول ما افتتح به مشروع فصل إقليم العقبة بيع أراضيها في إعلانات في الخارج شعارها "حول الرمال لذهب".

وفي العام 2008 بيع الميناء الوحيد للمملكة لشركة "المعبر" الإماراتية ومعه 3200 دونم أرض بواجهة بحرية 2 كلم، مضافا له التزام الأردن برسوم التسجيل والفرز ونقل الملكية وتوفير البنية التحتية كاملة للأرض المبيعة، إضافة لتعهد الجانب الأردني بكلفة إزالة كل منشآت الميناء على حسابها.. وكل هذا بيع بنصف مليار دولار فقط بذريعة تسديد جزء من مديونية الأردن، ولكن المديونية لم تنخفض، بل بدأت مسيرة تضاعفها السرطاني. واقترض الأردن حينها 125 مليون "دينار" لإزالة منشآت الميناء.

ولم يشرع بالإزالة، ولكن هذا القرض وحده راكم بين أصله وفوائده ليومنا هذا ربع مليار دولار. ولو تابعنا بقية الكلف علينا من حينها لوجدنا أنها فاقت سعر البيع ذاك، وهذا حتما يؤشر على فساد، ولكن المؤشر الأخطر اقتصادي سياسي. فالأردن بات دون ميناء بحري، فتاريخ التزامه بتسليم الميناء للمشتري مضى عليه أكثر من عام، بمعنى أننا الآن مستأجرون لميناء العقبة حسب عقد البيع الذي لم تعلنه الحكومة، ولكن نشرته مواقع إخبارية.

وحتى الاستئجار غير مضمون استمراره إن طلبت شركة "المعبر" إخلاء الميناء وتسليمه، وهي غير ملزمة بسقف زمني لإنشاء ميناء جديد.

ومما نشر من اتفاقية البيع نصها على أن الأرض المبيعة "لن تخضع لأي قانون يتعلق باستملاك الأراضي، وتخويل الشركة (المعبر) كل الحقوق بالتصرف بالأراضي من ناحية البيع والبدل والرهن لمن تشاء في أي وقت تشاء"، أي أن "الحكومة" لا تستطيع إعادة استملاك الميناء! وماذا لو قامت "المعبر" (شركة تهدف للربح وليست لها صفة سياسية تلجم قراراتها) ببيع أرض الميناء لجهة من مصلحتها ألا يكون للأردن ميناء لحين يتمكن من إنشاء ميناء جديد جنوبه؟!

والأخطر شبه مستحيل لتعاظم مديونيتنا، والأهم في ظل ما هو معروف من مصالح وأهداف وارتباطات الدائنين "السياسية"، مما سيجعلهم يضغطون علينا لسداد ديوننا بدل إقراضنا المزيد لبناء ميناء بعنا سابقه بثمن بخس!

على هذه الخلفية المعدة بعمل دؤوب على مخطط محكم، بنت إسرائيل سياستها الجديدة في تحويل تجارتنا لميناء حيفا. ولأن شركات الملاحة الأردنية رفضت ذلك، دخلت إسرائيل سوق الشحن الأردنية عبر شركات بجنسيات أجنبية، كما تمكنت من "تأسيس شبكات داخلية لها من الموظفين ضعفاء النفوس، والاتصال مع وكلاء الشحن في الخارج إضافة لعملاء تلك الشركات والطلب منهم تحويل أعمالهم إلى هذه الشركات الأجنبية بأسعار أقل من نظيراتها الأردنية".. حسب كتاب اقتصاديين.

وتداعيات الأزمة السورية مكنت شركات الشحن الإسرائيلية من تحويل معظم أعمال الشحن البحري والبري من الموانئ والأراضي السورية لميناء حيفا وللطرق الإسرائيلية، وهي تعرض أسعارا للشحن أقل بـ200 دولار لكل حاوية، حتما لحين إخراج الشركات الأردنية من سوق النقل البحري.

وما يجري يتجاوز المنافسة غير الشريفة والاحتكار لخطر السيطرة على اقتصاد وثروات البلد لأهداف سياسية، فالأمر الآخر الخطير الذي أعيد إحياؤه هو موضوع الغاز الطبيعي الذي تفاوض حكومتنا لشرائه من إسرائيل في استكمال لزعم أن انقطاعات توريد الغاز المصري وراء ارتفاع كلف توليد الكهرباء، ليبرر به العجز الدائم في الموازنة والاقتراض المفتوح والرفع الجائر لكلفة الكهرباء على المواطنين وبما يهدد مشاريع التنمية ويقاقم الغلاء.

هذا في حين أن أرباح شركة دبي كابيتال من شركتي "توليد" و"توزيع" الكهرباء، بعد شرائهما عبر وكيلها الذي هو رئيس وزراء أردني، وقبل إعادة بيعها بربح آخر لشركة سعودية، يدحض هذا الزعم.. فيما استمرار تحميل الشركة الثالثة التي أبقيت حكومية ما يزعم أنه ديون سابقة وأيضا كلف "توليد" الكهرباء اللاحقة، مع أن الشركة الثالثة هي "الناقلة"، يشي بما هو أبعد.

وفي تمهيد لشراء الغاز الإسرائيلي بدأ الحديث عن كونه "الأقل كلفة من بقية المصادر"، مدعما بشواهد من مسودات وعروض اتفاقيات توليد الكهرباء باستعمال مصادرنا المحلية كالطاقة الشمسية والصخر الزيتي، والتي هي عروض فاسدة بل ومريبة بأبعد من هذا في اشتراطها، مثلا لسعر بيع مرتفع للكهرباء هو حاليا سعر البيع للشريحة الثالثة الموسرة! وهذا يوضح أن رفع أسعار الكهرباء هدف قائم بحد ذاته وعابر لكل العقود والاتفاقيات.

والسعر المعروض من إسرائيل هو أعلى سعر للغاز في السوق العالمي، وحتما الارتفاع المتوقع في أسعار الغاز بعد قضية أوكرانيا والقرم سينعكس علينا في حدوده العليا، وهذا غير قطع الوريد بعد تمكن إسرائيل من الرقبة.

وسعي إسرائيل لرقبة الطاقة الأردنية، والكهرباء تحديدا، كونه لا مناص من إنتاجه ولا يمكن إبقاؤه في الحفظ والصون تحت الأرض لحين استكمال مشروع الهيمنة الإسرائيلية -كما صخرنا الزيتي وحتما نفطنا- هو مطلب أساسي لإسرائيل وخططت للتحكم به من قبل عبر الغاز تحديدا (المصري حينها)، وثبت لي هذا في أوائل صيف العام 1997. وكنت عضوا في مجلس النواب حينها، ولكن آخر دورة انعقاد لمجلسنا كانت قد قضت.

والأمر تمثل في مشروع لإعطاء امتياز حصري لاستيراد الغاز المصري لشركة غير مسجلة، ولكن ملكيتها "ستكون" لابن عبد الهادي المجالي شقيق رئيس الحكومة الذي وقع اتفاقية وادي عربة، وشريك آخر واضح أنه واجهة كون اسمه الثنائي فقط لم يسمع به لا من قبل ولا من بعد.

ومن شروط الامتياز تحديد الشركة لسعر بيع الكهرباء ومنع الحكومة من إعطاء أسعار مخفضة أو مدعومة لأي جهة، مما يهدد كل مشاريع التنمية وفي مقدمتها الصناعة. ومنها أيضا امتلاك الشركة حق تصديره لمن تشاء (حتما لإسرائيل) وبالسعر الذي تشاء، بل أعطيت حق منع استخراج أي مصدر طاقة من أرض الأردن دون موافقتها وحق تحكمها بتسعير وبيع ما ينتج من الغاز الطبيعي (إن ظهر وسمحت هي باستخراجه).

هذا إضافة لانتفاعات فاسدة ومريبة سياسيا، كاشتراط قيام الحكومة (مقابل مبلغ مقطوع) باستملاك كل الأراضي التي تقول الشركة إنها تحتاجها لأعمالها (دون تحديد للمساحات أو الأمكنة)، وأن تملك حق تحديد استعمالات الأراضي "العامة والخاصة" التي ستمر منها خطوط الغاز (الاتفاق هو على تمديدات تصل حتى للمنازل) بما يمكن معه أن توقف كل استثمار حكومي أو خاص لتلك الأراضي بمجرد مد أنبوب عبرها أو زعم نية مده!.

وهذا يتجاوز التحكم الإسرائيلي الجاري بأراضي الضفة الغربية والمدان عالميا، كون الأخير يجري قسرا باسم الاحتلال وليس بزعم اتفاق عليه مع دولة ذات سيادة.

ووضحت حينها تقريرا مفصلا عن فساد ومخاطر تلك الصفقة التي كانت قاربت التوقيع. ولتحاشي توقيعها سلمته باليد للملك حسين عبر رئيس الديوان الملكي (الدكتور عون الخصاونة) عصر يوم خميس لعلمي باستحالة تسجيل شركة وتوقيع اتفاقية معها في يوم جمعة، وصبيحة السبت نشرت تقريري.

النشر ألزم بانسحاب شركتي النفط العالميتين أموكو وتراكتابل من الصفقة خشية على سمعتهما، وتحول الأمر لسجال بيني وبين حكومة "العم" عبد السلام المجالي على صفحات الأسبوعيات الأردنية.

وحين تراجعت الحكومة لزعم أن هذه كانت فقط مطالب الشركة (غير الموجودة) وأنها وجهت لها كتابا برفضها، تحديتها أن تنشر الكتاب برقمه وتاريخه.. فأصدرت الحكومة أوامرها للصحافة بمنع نشر كل ما يتعلق بالموضوع.

وانتهت الصفقة لتحل محلها اتفاقيتا توريد الغاز المصري للأردن وإسرائيل منفردتين. واتفاقيتنا مع مصر أبرمت مع شركة أخرى لتوريده سجلت في مصر وملفها في وزارة الصناعة والتجارة الأردنية لا يحوي سوى اسمها "شركة الفجر للغاز" واسم محاميها في الأردن.

سعر البيع البخس لإسرائيل (43% من سعر السوق) لم يمكن إخفاؤه طويلا، فيما السعر المقدم لنا بقي سرا، وعرفنا فقط أنه عدل بعد الثورة، ولا نعرف كم أصبح أيضا لندحض مزاعم خسائرنا.

ولا يتسع حيز المقالة للإحاطة بكامل الأنشطة الاقتصادية "الإستراتيجية" التي تتغلغل فيها إسرائيل، ولكننا نختم بالإشارة لبعض ما يجري لزراعتنا، وتحديدا لتفصيل له علاقة "بالسيادة على الأرض الأردنية" حرفيا.

فقبل أشهر ورد في تقرير لإذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي أن مزارعين إسرائيليين على الجانب المحتل من غور نهر الأردن "قرروا نقل حقولهم" للأردن، لأن "كلفتها أقل بكثير فضلا عن تطابق المناخ".. ولا حديث عن مفاوضات أو اتفاقيات مع الحكومة الأردنية تسبق ذلك "القرار"؟

والحقول لا "تنقل" كما المصانع مثلا، واتفاقية وادي عربة سوقت بمبرر "تحرير كامل أرضنا بحدودنا زمن الانتداب"، ولهذا رسمت في الاتفاقية بمسار نهر الأردن!

والأمر لم يبدأ "بقرار" هؤلاء، بل هناك في غورنا إسرائيليون آخرون قبلهم تحدثوا لإذاعة الجيش الإسرائيلي نفسها عن تصدير أغلب محاصيلهم لأوروبا! فيما مزارعونا في الغور ما أتيح لهم أن "يقرروه" هو الاعتصام منذ فترة، لأن عملهم بات دون مردود، ويلقون بمحاصيلهم في الشارع احتجاجا على فرض أسعار لبيعها للسوق المحلي تصل في بعضها لواحد على ثمانية من سعر بيعها بالتجزئة.. والحكومة لم تفاوضهم أيضا، بل تصدت لهم بقوات الدرك!

■ بعد توقيع الأردن لاتفاقية وادي عربة عرضت علينا إسرائيل استعمال ميناء حيفا بدل العقبة بطريقة توحي بأن العبور لحيفا «هدية» لنا !

■ تداعيات الصراع السوري مكنت شركات الشحن العبرية من تحويل معظم أعمال النقل من الموانئ والأراضي السورية لميناء حيفا وللطرق الإسرائيلية

■ إذاعة جيش الاحتلال : مزارعون إسرائيليون قرروا نقل حقولهم للأردن لأن كلفتها أقل بكثير.. ولا حديث عن مفاوضات أو اتفاقيات مع الحكومة الأردنية تسبق ذلك القرار!

عن «الجزيرة نت»

عملية السلام معلّقة وواشنطن لا تزال أمام اختبارات هامة على الساحة الإسرائيلية - الفلسطينية

روبرت ساتلوف

ربما تكون عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد وصلت إلى طريق مسدود، إلا أن إدارة أوباما لا تزال تواجه على مدى الأسابيع المقبلة عددا من القرارات الجوهرية بشأن هذه القضية. وفي حين لم تعد هذه المسألة تتحلى بالأولوية لدى إدارة تواجه الأزمات من سوريا إلى أوكرانيا، فإنّ كيفية تعاطي واشنطن مع هذه الأسئلة سوف ترسل إشارات عن القيادة والمبادئ تتخطى السياق العربي - الإسرائيلي.

حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية

يتمثل التحدي الأول للإدارة الأمريكية بكيفية الاستجابة للإعلان الذي صدر في الثاني من حزيران/يونيو عن تشكيل حكومة فلسطينية جديدة، كان قد تصوّرها اتفاق المصالحة الذي عقدته حركتا «فتح» و «حماس» الشهر الماضي. وموقف الإدارة واضحٌ في الظاهر، فوفقاً لما أكده العديد من الناطقين باسمها، لن تعمل واشنطن سوى مع حكومة تتبنى «مبادئ اللجنة الرباعية»، أي الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ العنف والإرهاب، والموافقة على الاتفاقيات السابقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي إطار السعي لتلبية هذه الشروط - وبالتالي الحفاظ على تدفق غير منقطع للمساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة - أفادت التقارير أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس كان قد نال موافقة «حماس» على تشكيل حكومة تكنوقراطية برئاسة رئيس الوزراء الحالي للسلطة الفلسطينية رامي الحمد الله، على أن تؤكد هذه الحكومة على المبادئ المذكورة فيما تباشر بتأدية وظيفتها الرئيسية ألا وهي: التحضير للانتخابات قبل نهاية هذا العام.

ولكن هنا تكمن الصعوبة وهي: موافقة «حماس». ففي حين أن اللغة التشريعية التي ترعى المساعدات الأمريكية للفلسطينيين تمنح الإدارة فسحة من الحرية لتأييد تقديم المساعدة لحكومة مدعومة من «حماس» والتي تؤكد على مبادئ «اللجنة الرباعية» حول الشرق الأوسط، من الواضح أن الإدارة أعطت وعدا محددا لإسرائيل بأنها لن تتعامل مع أي حكومة فلسطينية «مدعومة من «حماس»». ووفقا لمصادر أمريكية وإسرائيلية موثوقة، كانت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون أوّل من أعطت إسرائيل هذه الضمانة الكبرى في أعقاب الخطاب الذي ألقاه الرئيس أوباما حول الشرق الأوسط في أيار/مايو 2011، بعد أن أعربت إسرائيل عن استعدادها للقبول بمسودة بيان صادر عن «اللجنة الرباعية» بمفاوضة أمريكية (ولم يتم مطلقا إصدار البيان بسبب عدم موافقة جميع أعضاء «اللجنة الرباعية»). ثم جاء وزير الخارجية جون كيري ليؤكد على وجه الخصوص على هذه الضمانة قبل بداية مبادرته للسلام في العام الماضي: (إقرأ توضيحا مفصلاً لهذه المسألة وتداعياتها على السياسة الأمريكية والإسرائيلية.)

وحتى الآن كان المسؤولون الإسرائيليون مترددين في التلويح بهذا الالتزام أمام الإدارة الأمريكية بدافع الاحترام للوزير كيري بالدرجة الأولى، إذ يعتبرون أنه تصرّف بنزاهة طوال مساعي السلام حتى لو أنه وفريقه يتحملون بعض المسؤولية إزاء المأزق الحالي. ولهذا السبب أيضا لم يوجّه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ومستشاروه المقرّبون أصبع الاتهام إلى كيري بسبب تعقيد مسألة الإفراج عن المعتقلين عبر إخبار الفلسطينيين أن إسرائيل «ملتزمة» بإطلاق سراح عرب إسرائيليين - وهذا تعهّد لم تقدّمه إسرائيل بتاتا.

ومع ذلك، أشار الإسرائيليون إلى أنهم يتوقعون من واشنطن أن تنفّذ وعدها بعدم التعامل مع حكومة فلسطينية «مدعومة من «حماس»»، وقد أعربوا عن ذلك بهذه العبارات في قرار مجلس الوزراء في 23 نيسان/أبريل القاضي بتعليق محادثات السلام. لكن الناطقين باسم الإدارة الأمريكية ألمحوا حتى الآن إلى العكس. وفي 19 أيار/مايو، على سبيل المثال، نشرت صحيفة «هآريتس» الإسرائيلية نقلاً عن «مسؤول رفيع المستوى في البيت الأبيض»، قوله إنّ الإدارة الأمريكية لن تتبع سوى سياسة «مبادئ اللجنة الرباعية»، دون الإشارة إلى مسألة دعم «حماس». وفي الواقع، حتى أن المسؤول الذي نقل عنه التصريح قال أن الإدارة لن تتمعن كثيراً في حسن نية الوزراء داخل الحكومة الفلسطينية طالما أن الحكومة ككل تتبنى هذه المبادئ. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت مقاربة فريق أوباما ستشابه تلك التي اعتمدتها إدارة بوش، أي الامتناع عن أي تعامل مع وزراء «حماس» - وهو موقف كان له على الأقل الأثر المفيد بمنع عناصر «حماس» من تبوؤ المناصب الهامة. وبذلك يكون الاختبار الحقيقي بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية هذا الأسبوع.

والأمر المبهم الآخر هو كيف تريد إسرائيل تحديداً من واشنطن أن تنفذ وعدها على أرض الواقع. ففي حين يُسهّل نوعاً ما على المسؤولين الأمريكيين أن يقاطعوا المحادثات على المستوى السياسي مع وزراء أي حكومة مدعومة من «حماس»، سيصعب بشكل أكثر تعقيداً - ويمكن أن يكون مدمراً - تعليق جميع المساعدات المالية التي تُمنح للسلطة الفلسطينية نظراً إلى أن جزءاً كبيراً من هذا التمويل يسهّل التعاون الأمني بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ذلك التعاون الذي ما يزال سارياً حتى في خضم المأزق الدبلوماسي الحالي. وفي الواقع، بينما استبعدت إسرائيل فكرة التعامل الدبلوماسي مع سلطة فلسطينية مدعومة من «حماس»، فإنها لا تزال تعمل جاهدة في خضم تعقيد هذه المسألة، وتحديداً في ما يتعلق بمدى مراعاتها للسلطة الفلسطينية فيما تقوم به من تخفيف حدة القيود المفروضة على نشاط «حماس» في الضفة الغربية في مجالات الخبرة الاجتماعية والسياسية والأمنية.

الانتخابات الفلسطينية

ثمة مسألة ذات صلة تُطرح هنا حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستتغاضى عن مشاركة «حماس» في الانتخابات الفلسطينية المقبلة. فتحديد مواعيد الانتخابات وإجراؤها سيشكل في النهاية الهدف الرئيسي لحكومة الوحدة الوطنية.

وجدير بالذكر أن صانعي السياسات الأمريكيين يأتوا خبراء في هذا المجال. ففي عام 2006، واجهت إدارة بوش قراراً مماثلاً. فقد أوصى البعض بالاعتراض على مشاركة «حماس» بتنويههم إلى الحظر الانتخابي الواضح الذي فرضته اتفاقية «أوسلو» على الجماعات التي «ترتكب أو تؤيد التمييز العنصري» أو التي تستخدم «الأساليب غير المشروعة أو المناهضة للديمقراطية» لتحقيق مآربها السياسية؛ كما أشار الدافعون عن وجهة النظر هذه إلى أن الجماعات الإرهابية المسلحة لا تستطيع بطبيعتها أن تصبح أطرافاً سياسية شرعية دون أن تنبذ العنف وتتخلى عن أسلحتها. إلا أن البعض الآخر أيّد الموافقة على مشاركة «حماس» كي يتمكن الشعب الفلسطيني من اختيار زعمائه بالشكل الذي يراه مناسباً، وأضعين ثقتهم في النظرية القائلة إنّ الحكم نفسه سيكون تجربة مهدئة في حالة فوز «حماس» بصورة غير متوقعة. وقد وافقت إدارة بوش على الحجة الثانية وحثت إسرائيل على الاقتداء بها، على الرغم من التزام «حماس» المستمر بالقضاء على إسرائيل. وكانت النتيجة غير المقصودة هي فوز «حماس» المفاجئ وسيطرتها في النهاية على قطاع غزة. وحتى كوندوليزا رايس - داعمة قوية لإدراج «حماس» في الانتخابات عندما شغلت منصب وزيرة الخارجية الأمريكية - قامت بما يشبه الإقرار بالذنب حين كتبت في مذكراتها: «باستعادة للأحداث الماضية، كان يجدر بنا الإصرار على تخلي كل طرف عن سلاحه كشرط للمشاركة في التصويت..»

وبعد مرور ثمانية أعوام على ذلك، تواجه إدارة أوباما خياراً مماثلاً. وبطبيعة الحال، تتوفر اليوم أدلة على نظرية «اعتدال «حماس» في السلطة»، أقل مما كان عليه الحال عام 2006 - فتجربة إدارة الحياة اليومية لسكان الأراضي البالغ عددهم نحو مليوني نسمة بالكاد خففت الحماس الأيديولوجي للمنظمة. وفي الوقت نفسه، جاء قرار عباس بـ«الانغلاق» خلال محادثات السلام الأخيرة مع واشنطن - إذا استخدمنا عبارة المبعوث الأمريكي مارتن إنديك - ليحوّل عملية السلام إلى طريق مسدود، ولعل المنفذ الوحيد له هو اختيار قيادة جديدة. إلا أن ذلك لم يقلل من ضخامة السؤال الذي يواجه المسؤولين الأمريكيين: هل إن إعطاء صفة الشرعية لمجموعة مصنفة على لائحة الولايات المتحدة للمنظمات الإرهابية عبر المصادقة على مشاركة هذه المجموعة في الانتخابات يعتبر ثمناً مقبولاً يُدفع لقاء هذا الإنجاز غير المؤكد؟

ومن جهتها، لم تأخذ الحكومة الإسرائيلية أي قرار رسمي بهذا الشأن. ووفقاً للتقارير المتداولة، يعتقد بعض المسؤولين أن اتفاق المصالحة بين «فتح» و «حماس» سينهار شأنه شأنه الاتفاقيات السابقة التي صيغت في القاهرة ومكة المكرمة. لذلك ليست هناك حاجة لتدخل إسرائيل. لكن الوقت كفيل بتحديد ما إذا كان نهج «الانتظار والمراقبة» يشكل خطأ [كبيراً]؛ ففي النهاية، قد تجد واشنطن في صمت إسرائيل علامة رضا، الأمر الذي قد يدفع المشككين من صانعي السياسات الأمريكيين إلى الميل نحو القبول بمشاركة «حماس» فيساهمون بذلك في حدوث نتيجة قد لا ترغب إسرائيل فيها.

التخلي عن مساعي الانضمام إلى الأمم المتحدة

لقد تسبب عباس بتعقيد السياسة الأمريكية على جبهتين جرّاء سعيه إلى تحقيق المصالحة مع «حماس». وفي الوقت نفسه إلى اعتماد استراتيجية «التدويل» الآيلة إلى تعزيز مركز «دولة فلسطين» في منظومة الأمم المتحدة. ومع أن التعقيد بشأن «حماس» يتعلق بالتزام خاص إزاء إسرائيل (وإن كانت له تداعيات أوسع نطاقاً)، فإن التعقيد بشأن الأمم المتحدة يتعلق بقانون وافقت عليه أغلبية كبيرة في الكونغرس ويقضي بقطع التمويل الأمريكي لأي وكالة منتسبة للأمم المتحدة تصوّت لصالح القبول بانضمام فلسطين إلى المنظمة بصفة عضو كامل - قانون غير عادي من ناحية افتقاره لأي سلطة رئاسية لإصدار تنازلات في مجال الأمن القومي. إن نجاح فلسطين في تحقيق طلبها بالانضمام إلى منظمة «الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة» [اليونسكو] عام 2011 أفضى إلى إقرار هذا القانون وأرغم إدارة أوباما على وقف تمويلها لتلك الوكالة؛ وفي وقت سابق من هذا العام، فقدت الولايات المتحدة حقوقها بالتصويت في «اليونسكو» نتيجة تخلفها عن دفع مستحقاتها السابقة.

إن الفكرة القائلة بأن مركز فلسطين المعزز في منظومة الأمم المتحدة ترجم إلى خسارة الولايات المتحدة لمركزها قد أثار غضب بعض كبار المسؤولين في الإدارة. ومن الناحية النظرية، ثمة ثلاث طرق يستطيع من خلالها هؤلاء المسؤولين معالجة المشكلة، وهي: إقناع الفلسطينيين بأن تكاليف السعي إلى استراتيجية الأمم المتحدة أكبر من منافعها؛ أو إقناع الدول الأعضاء في مختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة بالتصويت ضد العضوية الفلسطينية خوفاً من أن تخسر مساعدات الميزانية الكبيرة التي تمنحها الولايات المتحدة إلى هذه الوكالات؛ أو إقناع إسرائيل بالطلب من أصدقائها في «الكابيتول هيل» بإدراج إعفاء للقضايا المتعلقة بالأمن القومي في التشريع ذات الصلة.

ومن ناحية الخيار الأول، فبينما عارضت الولايات المتحدة علناً انضمام فلسطين إلى وكالات الأمم المتحدة، إلا أنها من الواضح لم تدعم ذلك بقوة وعزم مع الدول الأعضاء لحثها على الرفض أو حتى لم تضغط على أبرز حلفائها المؤثرين لحملهم على معارضة هذه المساعي الفلسطينية. ومن ناحية الخيار الثاني، فمع أن عباس وافق على طلب الولايات المتحدة بوقف استراتيجيته مع الأمم المتحدة خلال محادثات السلام، لم تستخدم واشنطن بتاتاً نفوذها مع الفلسطينيين بشكل فعال لتكسب منهم التزاماً شاملاً بعدم سلوك هذا المسار.

أما على مستوى الخيار الثالث، ففي حين كررت الإدارة عدة مرات رفضها العلني لأي دور معزز لفلسطين في منظومة الأمم المتحدة، ظهر مؤخراً خبرٌ لم تتداوله التقارير بالقدر اللازم ومفاده أن مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى يسعون بشكل هادئ ولكن مكثف إلى إقناع إسرائيل بتغيير موقفها بشأن الإعفاء التشريعي. وفي الواقع، أن الصفقة الثلاثية في نيسان/أبريل التي باءت بالفشل - والتي بموجبها كانت إسرائيل ستفرج عن الدفعة الرابعة من السجناء الفلسطينيين، بينما كانت الولايات المتحدة ستفرج عن الجاسوس الإسرائيلي جوناثان بولارد، وكان الفلسطينيون سيوافقون على تمديد محادثات السلام - تضمنت أيضاً كما أفادت التقارير التزام اسرائيلي بالتخلي عن معارضتها لقضية الإعفاء.

إن انهيار تلك الصفقة، إلى جانب التحذير الذي أطلقه عباس حين وقّع على خمس عشرة اتفاقية دولية وكذلك مع الأمم المتحدة في نيسان/أبريل، قد أثار تخوّف الإدارة الأمريكية من أن تضطر إلى خوض معركة جديدة في الأمم المتحدة ضد الفلسطينيين وربما قطع التمويل عن بعض الوكالات في حال خسارة تلك المعركة. ومع أن عباس لم يسلك بعد هذا المسار، تحدّه العديد من الشخصيات السياسية الفلسطينية على تحدي إسرائيل - والولايات المتحدة - على الساحة الدولية، وخصوصاً قبل الجلسة المقبلة للجمعية العمومية للأمم المتحدة في الخريف المقبل وخلالها أيضاً. وفي حال مواصلة عباس اتباع هذه الإستراتيجية إلى حين تحقيقها، فإن العديد من الوكالات المتخصصة - بدءاً من «الاتحاد البريدي العالمي» مروراً بـ«منظمة الطيران المدني الدولي» وحتى «منظمة الصحة العالمية» - ستعاني أضراراً جمّة جرّاء ما يستتبع ذلك من خسارة للتمويل الأمريكي، كما أن المصالح الأمريكية في هذه الوكالات ستعاني ضرراً بسبب غياب المشاركة الأمريكية في عملياتها.

ولكن عوضاً عن تحذير عباس أو توبيخه بقوة لمنعه من المواظبة في هذا المسار الخطير، لا يزال بإمكان الإدارة الأمريكية أن تطلب من الإسرائيليين الموافقة على إدراج إعفاء في القانون المتعلق بوقف المساعدات إلى الأمم المتحدة حتى وإن لم يتم ضمان المنافع الأخرى التي كانوا ليكسبوها من صفقة الأسرى في نيسان/أبريل. وقد تضحّي واشنطن في خضم ذلك بأي نفوذ لديها لإقناع الدول الأخرى بالاعتراض على تعزيز المركز الفلسطيني في منظومة الأمم المتحدة. وقد ينجم عن ذلك حصيلة معاكسة حيث ينال عباس مبتغاه على كافة الأصعدة باستحواذه على الكعكة (من خلال «الإنغلاق» تجاه عملية السلام وعدم الرد على أسئلة محددة من الرئيس أوباما) وأكلها أيضاً (عن طريق تسجيله نقاط سياسية هامة في الأمم المتحدة على حساب إسرائيل). أما القرار بمعاقبة عباس أو إسرائيل فهو قرار هام آخر ستتخذه الإدارة الأمريكية خلال الأيام المقبلة.

التداعيات

بينما تجابه إدارة أوباما أزمات ذات أهمية استراتيجية في مختلف أنحاء العالم، فإن الأسئلة المحيطة بالفلسطينيين - تشكيل حكومتهم هذا الأسبوع، والمشاركة في الانتخابات، ومناوراتهم في الأمم المتحدة - يجدر اعتبارها مسائل تأتي في المرتبة الثانية [من ناحية الأهمية]. ومع ذلك، سيبقى لكيفية تجاوب الإدارة الأمريكية مع هذه الأسئلة تداعيات واسعة النطاق - على ثقة إسرائيل بواشنطن فيما تستعد لصفقة نووية إيرانية ستجدها على الأرجح غير مرضية؛ وعلى حفظ الخيار الدبلوماسي لمعالجة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني؛ وعلى الدول الديمقراطية في جميع أنحاء العالم التي تواجه تهديدات إرهابية ناشئة؛ وعلى الأطراف التي ستتحدى مستقبلاً المصالح الأمريكية لدى الأمم المتحدة والمنتديات الدولية الأخرى؛ وعلى إدارة تهتم بالحفاظ على المعايير الدولية. ونتيجة لذلك تستحق هذه المسائل التي تأتي في المرتبة الثانية درجة عالية من الاهتمام.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»